مؤتمر العمل العربى
الدورة الحادية والأربعون
القاهرة / جمهورية مصر العربية
14 – 21 سبتمبر / أيلول 2014

مـــوجـــز

التعاونُ العربي

وآفاقُه لدعم التشغيل

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

البند الأوّل – القسم الأوّل

المحتويات

الموضوع	الصفحة
1. خلفية التقرير : الارتفاع المشط لمعدلات البطالة وطنيا وقوميا	6
2. المرجعيات الفنيّة للتقرير : آليات منهجية لتفعيل التعاون العربي لدفع التشغيل	11
3. المرجعيات السيّاسية للتقرير : قرارات القادة العرب في القمم الاقتصادية المؤسّسة للتعاون العربي	15
4. أهمّ مشاريع توصيات التقرير	23
5. الخـــــــاتمة	26

يكتسي تقرير المدير العام لمؤتمر العمل العربي في دورته الحادية والأربعين للعام 2014 أهميّة مزدوجة. أوّلا، من ناحية الظرفية التي يأتي فيها والمتمثّلة على وجه الخصوص في المتغيّرات السياسية التي تمرّ بها عدد من الدول العربية وانعكاساتها على مجمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومنها تحديدا قضايا التشغيل والبطالة.

وثانيا، من ناحية الموضوع المتمثّل في "التعاون العربي وآفاقه لدعم التشغيل" الذي بات أكثر إلحاحا من أيّ وقت مضى على خلفية الإرتفاع المشط لمعدّلات البطالة وانعكاساتها على مجمل الجوانب الاجتماعية، فضلا عن استتباب الأمن والاستقرار السياسي في الوطن العربي.

يقع هذا التقرير في 176 صفحة ويحتوي على تقديم ومدخل وعشرة (10) أبواب :

1. التذكير بأهمّ إشكاليات سوق العمل على المستوى العربي،
2. القطاع الخاص الوطني والعربي : نحو أفق أرحب لدعم التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي لتنمية التشغيل وخفض البطالة ؛
3. الضرورات الموضوعية للتعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية: مصلحة مشتركة ؛
4. التعاون العربي في مجال ترسيخ السلوكيات الإيجابية تجاه العمل والعمّال ؛
5. التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي : حتميّة استراتيجية ؛

6. التعاون العربي : بين البناء المؤسّسي المتكامل وعدم كفاية التعاون العربي في الواقع الـرّاهن ؛

7. المغرب العربي : كلفة باهضة على مستوى معدّلات النموّ والتشغيل ؛

8. مجلس التعاون الخليجي : إنجازات كبيرة وطموحات أكبر ؛

9. أهمّ عناصر كلفة عدم كفاية التعاون العربي على مستوى النموّ والتشغيل ؛

10. قرارات القمم العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية : آفاق واسعة نحو حوكمة جديدة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي.

ولضرورات التّلخيص، نركّز في هذا الموجز للتقرير على ثلاث نقاط مُهيكِلةٍ.

1. خلفيّة التقرير : الإرتفاع المشطّ لمعدّلات البطالة وطنيّا وقوميّا :

انطلق التقرير من تشخيص دقيق لواقع التشغيل والبطالة في الوطن العربي في ضوء المتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها وتشهدها عدد من الدول العربية منذ أواخر 2010.

وقد كشفت هذه التطوّرات عمق التحديّات الاجتماعية المزمنة، الشيء الذي دفع بها إلى واجهة الأحداث على المستويين الوطني والقومي. ومن أبرز هذه الاهتمامات قضايا التشغيل والبطالة وما يتّصل بهما من عدالة اجتماعية وإنصاف بين الأجيال وتنمية مناطقية متوازنة ومستدامة.

إنّ المتأمّل في الحراك الشّعبي الأخير والذي مازال متفاعلا يلاحظ أنّ البطالة تأتي في صدارة الأولويات على الإطلاق لدى الشباب.

ومن أبرز سمات هذه البطالة في المنطقة العربية :

- اتّساع الفجوة بين قوّى الإنتاج المعطّلة وطموحات الشباب :

إنّ البطالة المرتفعة أصلا وطنيا وقوميا ازدادت تفاقما خلال سنوات 2011 و2012 و2013 بفعل عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الأقطار العربية على إثر الثورات والاحتجاجات في المنطقة حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل حسب آخر تقديرات منظّمة العمل العربية من ما بين 17 و18 مليون قبل 2011 إلى ما بين 19 و20 مليون في 2013، وهو ما يجعل معدّل البطالة الجملي بين 16 و17 % مقابل 14.5 % قبل 2011.

وقد تفاقمت معدّلات البطالة بشكل حادّ في بعض الدّول حيث ارتفعت في تونس من 13 % سنة 2010 إلى 16 % في 2013، وفي مصر من 8.9 % قبل الثـورة إلى 13 % سنة 2012، وفي ليبيـا من 19.5 % سنـة 2010 إلى 30 % في أواخـر 2011 وفي سوريا من 14.9 % قبل الاحتجـاجات إلى 25 % في 2013.

ويعود تفاقم البطالة إلى المراحل الانتقالية التي تمرّ بها تونس ومصر وليبيا واليمن... وإلى ما إنجرّ عن ذلك من تعدّد الإضرابات والإعتصامات والزيادات غير المدروسة في الأجور. وقد أدّت هذه العوامل إلى تعطيل الحركية الاقتصادية وتراجع الاستثمار وعجز الموازنات وتخفيض التصنيف الإئتماني السيادي لهذه الدّول. وهو ما نتج عنه صعوبة الإقتراض من المؤسّسات المالية العالمية.

- **بطالة تراكمية :**

إنّ أخطر ما في البطالة صبغتها التراكمية الهيكلية. وقد أبرز الحراك الإجتماعي في الفترة الأخيرة بكلّ جلاء أنّ البطالة ظاهرة مركّبة تداخلت فيها ليس

فقط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المحدّدة لها أصلا بل وكذلك الأبعاد السياسية ذلك أنّ الخيارات المعتمدة طيلة السنوات الماضية لم تمكّن من إيجاد حلول ناجعة لهذه البطالة المزمنة التي طالت مختلف شرائح طالبي العمل من كلّ المستويات على المستوى القطري والعربي.

- **بطالة شباب طويلة المدى :**

يُقدّر المعدّل العام لبطالة الشباب بما يزيد عن 27 % وفق أحدث المعطيات المتاحة لمنظمة العمل العربية. ويحجب هذا المعدّل العامّ تفاوتا كبيرا بين الأقطار العربية حيث يتراوح هذا المعدّل بين 43 % و9.3 % في مجموعة دول المغرب العربي ؛ وبين 39 % و22 % في مجموعة دول المشرق العربي ؛ وبين 12 % و29.5 % في مجموعة دول الخليج العربي.

ومن جانب آخر تمثّل بطالة الشباب في هيكلة البطالة الإجمالية 54.2% في المعدّل العربي العامّ. وتُسجّل أعلى نسبة في مجموعة دول المغرب العربي بين 75.6% و43% تليها مجموعة دول المشرق العربي بين 73 و41 %؛ ثمّ دول الخليج العربي بين 50.9 و35.3 %.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ معدّل بطالة الشباب (27%) يمثّل أكثر من ضعفي بطالة الشباب في العالم المقدّرة بـ 12.7 %. كما أنّ هذه النّسبة أعلى بكثير من معدّلاتها في مناطق العالم الأخرى.

- **اتّساع هوّة البطالة على مستوى النّوع الإجتماعي :**

تتّسم البطالة بالتفاوت بين الرّجال والنّساء حيث تقدّر بطالة الذكور بـ 23 % وبطالة الإناث بـ 41 % أي بفارق 18 نقطة مائوية، في حين أنّ هذا الفارق لا يتجاوز 12 نقطة بالنّسبة لأمريكا اللاتينية و3 نقاط في جنوب شرق آسيا مثلا.

أمّا على مستوى مسبّبات البطالة :

بالإضافة إلى العوامل الظرفية المتّصلة بالمستجدّات السياسية الأخيرة والتي رفّعت بشكل لافت من المعدّل العربي العام للبطالة، يؤكّد التقرير على أنّ للبطالة أسبابا هيكلية في المنطقة العربية، ومنها :

- العوامل الديمغرافية الضاغطة على سوق العمل والعوامل التربوية والتعليمية والتدريبية ومظاهر القصور في تخطيط الموارد البشرية وفق احتياجات سوق العمل، والعوامل الاقتصادية وما يتّصل بها من عدم كفاية الاستثمار والنموّ الاقتصادي ومحدودية محتواه التشغيلي.
- وبالإضافة إلى هذه الأسباب المباشرة للبطالة، يتعرّض التقرير إلى الهيكلية غير المتوازنة للتشغيل على المستوى القطاعي في المنطقة العربية، وهي هيكلية غير مواتية لتوسيع نطاق التشغيل، حيث يشغّل قطاع الخدمات 53.6 % من مجموع المشتغلين، علما وأنّ أغلب فرص العمل في هذا القطاع هي عمل هشّ وغير معياري. في حين لا تشغّل الزراعة بالرّغم ممّا تُتيحه من إمكانيات إلاّ 22.5 % والصناعة (بمعناها الواسع) التي لا تشغّل إلاّ 23.8 %(منها 14 % فقط في الصناعات المعملية) خلافا للأقاليم الآسيوية التي حافظت على توازن التشغيل في مختلف القطاعات.

- كما ترتبط أسباب قضايا التشغيل والبطالة أيضا بقصور نماذج التنمية المعتمدة. ذلك أنّ الخيارات المتّبعة لم تمكّن من إحداث ما يكفي من تعبئة الإمكانيات الوطنية والمحلية للمساهمة بقدر أكبر في التنمية والتشغيل عن طريق توسيع البُنية الأساسية وتطويرها وتوزيع الاستثمارات قطاعيا ومحليا بشكل أكثر إنصافا وتنويع النسيج الاقتصادي واقتحام اقتصاد المعرفة بأكثر جرأة، وهو السّبيل الوحيد لتوفير أكثر ما يمكن من فرص الإندماج للعمالة الذهنيّة نتيجة التنامي المستمرّ لخريجي الجامعات.

وانطلاقا من تشخيص واقع البطالة ومسبّباتها يمكن القول أنّ نماذج التنمية والخيارات الاقتصادية التي تديرها الدّولة في أغلب الأقطار العربية فشلت في إيجاد الحلول الهيكلية لتلبية طلبات الشغل المتزايدة كمّا ونوعا.

وفي هذا الباب يؤكّد التقرير – استنادا إلى عدد من التجارب الأجنبية- على أنّ التصدّي لظاهرة البطالة مرتبط أشدّ الارتباط بمقاربة تنموية في العمق تخرج عن المسالك المطروقة وبأنموذج اقتصادي يقوده القطاع الخاص بجرأة أكبر وبمسؤولية اجتماعية أقوى وذلك بدعم وتأطير استراتيجي :

- من الدّول العربية منفردة على المستوى القطري ؛

- ومن الحكومات العربية في إطار مزيد دفع التعاون العربي تجسيدا لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية للأعوام 2009، 2011 و2013 ؛

- وكذلك تجسيد "إعلان الرّياض" للتنمية والتشغيل المنبثق عن المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الرّياض، 24-26 فبراير 2014) والذي أقرّ "مفهوم التحالف والتضامن العربي من أجل التشغيل والحدّ من البطالة".

2. المرجعيات الفنيّة للتقرير : آليات منهجية لتفعيل التعاون العربي لدفع التشغيل :

يستند التقرير في بُعده الفنّي بخصوص التعاون العربي إلى عدّة أدوات فنيّة موحّدة في مجالات التشغيل والمعايير المهنية والتدريبية وإحصاءات سوق العمل، ومنها :

- **العقد العربي للتشغيل 2010-2020** الذي طرحته منظّمة العمل العربية في العام 2009 ووضعت له أهدافا استراتيجية محدّدة آلت مباشرة إلى قرارات عربية مبدئيا ملزمة. وتتمثّل هذه الأهداف في :

1. تخفيض معدّلات البطالة في جميع الأقطار العربية بمقدار النّصف ؛
2. تخفيض نسبة من يقلّ دخلهم عن خطّ الفقر المعتمد إلى النّصف ؛
3. تيسير تنقّل العمالة العربية بين الأقطار العربية ؛
4. رفع معدّل النموّ في الإنتاجية بنسبة 10 % خلال فترة العقد في كلّ الأقطار العربية ؛
5. رفع نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني إلى 50 % من الملتحقين بالتعليم.

ويمكن تكثيف المقاصد الأساسية من هذه الأهداف في ثلاثة أبعاد مهيكلة ومترابطة تشكّل الخيط الناظم للعقد وتضبط المعالم الأساسية لمستقبل التشغيل بما يستجيب لاستحقاقات الحراك الاجتماعي المستجدّ.

الغايات الاستراتيجية الكبرى :

تحسين مستويات التشغيل كمّا ونوعا. ومن ثمّ المساهمة في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والمناطقية بما يضمن أوفر شروط التنمية في أوسع معانيها.

المتطلّبات :

- الرّفع من معدّلات النموّ ومن مؤشّرات التنمية وجودتها والتوزيع العادل لثمارها ؛
- الارتقاء بجودة الموارد البشرية في مختلف مراحل التعليم والتدريب وتوجيهها إلى حاجيات التنمية ؛
- ضمان التنمية المستدامة والمُنصفة دون الإضرار بحقّ الأجيال القادمة ؛
- تأمين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خاصّة رفع قدرات التمكين للجميع ؛
- الرّفع من مستوى تظافر الجهود العربية باتّجاه مزيد من التعاون اقتصاديا واجتماعيا خدمة للمصالح المشتركة.

النتائج المرجوّة : بناء عقد اجتماعي قطري وعربي مستحدث ومُجمعٌ عليه يؤمّن :

- مشاركة اقتصادية أوسع ؛
- مستويات عيش أرفع ؛
- موشرات عمل لائق أفضل ؛

- تنافسية اقتصادية أكثر فاعلية ؛

- تعاونا عربيا اقتصاديا واجتماعيا أقوى.

- **البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة** الذي يشمل ستّة (6) مشاريع :

- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل التي تهدف إلى توحيد نظم معلومات سوق العمل القطرية من حيث المدخلات والمخرجات بما يضمن المقارنة بينها وتبادل بياناتها بصفة منمّطة وبدورية منتظمة ؛ وهو ما يُسهم في تطوير سياسات التشغيل الوطنية ويُسهّل التعاون بين أطراف الإنتاج على المستوى الوطني. كما أنّ هذه الآلية تُعدُّ من أهمّ آليات التعاون العربي في مجال تنقّل العمالة العربية في ما بين الدول العربية ؛

- مشروع المرصد العربي : لمتابعة أسواق العمل العربية ورصد تطوّراتها ؛

- مشروع توطين الوظائف : تطبيق سياسات وبرامج هادفة إلى التوسع فى استخدام العمالة الوطنية وكذلك لمتابعة تيّارات تنقّل العمالة المؤقّتة وتيسير تنقّل العمالة العربية ؛

- مشروع المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل : للوقوف على أسباب عدم التوافق بين المخرجات والاحتياجات وإيجاد الحلول لها ؛

- مشروع تشغيل الشباب العربي : للرّفع من أداء سياسات وإدارات تشغيل الشباب والدّاخلين الجدد إلى سوق العمل وتوطين الوظائف ؛

- مشروع إنشاء وتطوير المنشآت الصّغيرة : لرفع قدرات التّمكين لدى الدّوائر

الرّسمية ولدى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ولدى الرّياديين.

- **التصنيف العربي المعياري للمهن :** الذي أطلقته منظمة العمل العربية في العام 2008. وتمثّل هذه الآلية أفضل أداة فنية للتعاون العربي في مجالات الإشهاد والكفاءات والمهارات ممّا يسهّل انتقال العمالة العربية بين الدول العربية المرسلة والمستقبلة لليد العاملة باستعمال نفس المفاهيم والمصطلحات ومسمّيات المهن وتوصيفها والشروط الفنيّة والمهنية لمزاولتها.

- **الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني :** التي أقرّها مؤتمر العمل العربي (37) في مملكة البحرين في العام 2010. وتمثّل هذه الاستراتيجية قواسم ومواصفات مشتركة متّفق عليها لرفع أداء منظومات التدريب والتعليم التقني والمهني بما يخدم التنمية والتشغيل والحدّ من البطالة وتسهيل تنقّل العمالة الماهرة. وتأتي هذه الاستراتيجية متوافقة مع التحوّل التدريجي نحو اقتصاد المعرفة في كثير من الدول العربية. كما أنّها تأتي متزامنة مع إطلاق "العقد العربي للتشغيل 2010-2020".

وانطلاقا من هذه المرجعيّة مضافا إليها المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة يركّز التقرير المتعلّق بمستقبل التشغيل على مقاربة اقتصادية هيكلية تمثّل المعالجة الجوهرية لمسألة التشغيل والبطالة في السنوات القادمة. ونظرا لتراجع التوظيف في القطاعات الحكومية، واعتبارا لتقلّص فرص التوظيف في المنشآت الاقتصادية للقطاع العام بفعل عمليات الخصخصة، وبناء على أنّ القطاع الخاص أصبح يمثّل بين 70 و80 % من النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، فإنّ الآفاق الحقيقية للتشغيل تكمن في تفعيل دور القطاع الخاص القطري والعربي في مجهود التنمية.

إنّ تفعيل هذا الدّور للقطاع الخاص ببُعديه القطري والعربي يمثّل الدّعامة الأساسية لحلّ إشكالية البطالة التي أصبحت تقتضي بكلّ إلحاح رؤية مجدّدة ويقظة قطريا وعربيا تستجيب لتطلّعات الشباب والمجتمع من ناحية ولضرورة من ضرورات الدّفاع الشامل الوقائي من ناحية ثانية. إنّ التّهاون في حلّ معضلة البطالة يزيد الوضع العربي تعقيدا ويزيد من مخاطر التّشويش والإرباك لمجهودات التنمية ويزيد من عوامل اللاّاستقرار.

3. المرجعيات السيّاسية للتقرير : قرارات القادة العرب في القمم الاقتصادية المؤسّسة للتعاون العربي :

إنّ قضايا التنمية العربية في ضوء التحدّيات الكبرى والتكتّلات الاقتصادية العملاقة، أصبحت تتخطّى إمكانيات القطر الواحد ولا يمكن حلّها إلاّ في منظور عربي مستحدث يقوم على مفاهيم وقيم جديدة أو معادة التركيب يضمن المصالح المشتركة للجميع ويؤمّن قيادة التحوّلات العميقة والمتعدّدة الأبعاد في علاقتها بالتعاون العربي داخليا من ناحية وفي علاقتها بالتجمّعات الإقليمية الدولية المدفوعة بعولمة شاملة من ناحية ثانية.

إنّ بناء التعاون العربي من منطلقات إقتصادية وإجتماعية تكاملية أصبح ضرورة لا جدال فيها لأسباب موضوعية وذاتية عديدة نُجملها في التالي :

- الاستجابة إلى الاستحقاقات الاجتماعية بمفردات التشغيل والحدّ من البطالة وتقليص معدّلات الفقر وضمان الإنصاف في توزيع الثروات، وهي الشعارات الأساسية للحراك الشعبي العربي منذ 2011 ؛
- مواجهة إرباكات ومخاطر العولمة وتحويل تحدياتها إلى فرص جديدة للتنمية

بفضل ما يتوفّر للأقطار العربية مجتمعة من عناصر القوّة المادية والبشرية ؛

- تثمين الميزات التفاضلية للأقطار العربية في منظور تكاملي يحقّق "الكسب المتبادل" للجميع والتنمية العربية الشاملة ويقلّص الكلفة الباهضة لضعف الإندماج العربي.

- تعظيم إمكانيات المعالجات القطرية للتحديات الاجتماعية الكبرى وفي مقدّمتها رفع معدلات التشغيل وخفض البطالة والفقر...

إن التكامل العربي بهذا المعنى إقتصاديا وإجتماعيا أصبح سهل المنال إذا تمثّلناه ليس في سياقه التاريخي فحسب، بل وخاصّة في سياقة السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أقرّته القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

لقد شكّلت هذه القمم المنعقدة منذ العام 2009 وبدورية منتظمة كلّ سنتين منعطفا تاريخيا للعمل العربي الاقتصادي والاجتماعي.

- **قمّة الكويت (2009) :**

لقد حدّدت القمّة الاقتصادية والتنموية والإجتماعية في دورتها الأولى بدولة الكويت في 2009 ولأوّل مرّة المفاصل الجوهرية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي التي أعادت التأكيد عليها ودعّمتها القمّتان اللاّحقتان في 2011 و2013.

وقد شكّل**"إعلان الكويت"** لأوّل مرّة حدثا بارزا بل فريدا في تاريخ مؤتمرات القمّة العربيّة منذ قمّة أنشاص في العام 1946 بمصر.وتكمُنُ أوجه تفرّد قمّة الكويت في القراءة المعمّقة للواقع العربي والتعبير الدقيق والصّريح عن الأهمية الاستراتيجية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية العربية المتكاملة وعلى وجه الخصوص في بُعدها الإنساني، هذا البُعد الذي ظلّ غائبا في كلّ المؤتمرات العربية على مستوى القمّة.

وقد أكّدت القمّة على جملة من القرارات ذات العلاقة بالتعاون في مجال الاستثمار البيني والموارد البشرية والتشغيل، منها :

- "الرفع من نسق الإستثمارات العربية البينية وتيسير تنقّل رؤوس الأموال العربية وتوفير المناخ الملائم لحمايتها" ؛
- "التأكيد على أهمّية دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية في القطاعين العام والخاصّ في تمويل مشروعات البُنية الأساسية والمشاريع التنموية والإجتماعية...." ؛
- "أهمية التنمية البشرية والرّفع من قدرات الإنسان العربي ضمن رؤية عربية متكاملة تستقطب مختلف الأبعاد الصحية والتعليمية وكذلك الأبعاد المتعلّقة بالحدّ من البطالة وتنمية التشغيل والبحث العلمي والتكنولوجيا وتمكين المرأة" ؛
- "تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة في الدّول العربية من خلال منظمة العمل العربية ..." ؛
- "اعتماد الفترة 2010-2020 عقدا عربيا للتشغيل وخفض البطالة..." ؛
- "تركيز الجهود العربية على دعم التنمية البشرية والتدريب الفعّال المتوافق مع احتياجات سوق العمل ورفع الكفاءات الإنتاجية ...." ؛
- "دعوة حكومات الدّول العربية إلى إتّخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير تنقّل الأيدي العاملة العربية بين الدّول الأعضاء وفقا لمتطلبّاتها" ؛
- "إنشاء صندوق لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسّطة في الوطن العربي".

- **قمّة "شرم الشيخ" (2011) :**

أقرّت هذه القمّة جملة من القرارات في المجال الإقتصادي والإجتماعي تتعلّق بمزيد تحسين مستويات الإستثمار في التنمية البشرية ومزيد دعم المنشآت الصغرى والمتوسّطة في المنطقة العربية.

هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارت القمّة الإقتصادية في دورتها الأولى التي غطّت أغلب وأهمّ المواضيع الإقتصادية والإجتماعية.

ومن أبرز قرارات قمّة شرم الشيخ ذات العلاقة بالبرامج التنموية والتشغيل والبطالة ما يلي :

- تجديد «إلتزام القادة العرب الكامل بالاستراتيجيات التنموية والفكر الاقتصادي المتطوّر الذي تمّ إقراره في قمّة الكويت 2009...».
- تأكيد الإصرار على «المضيّ قُدُما في تنمية مجتمعاتنا العربية بشريا وتكنولوجيا واقتصاديا واجتماعيا، وتطوير هياكل عملنا العربي المشترك... على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعوبنا ولأجيالنا القادمة».
- تأكيد القادة العرب الإلتزام «بإتاحة الفرص أمام الشباب العربي لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع وتوفير فرص العمل لهم».
- «إطلاق صندوق دعم الصناعات الصغيرة والمتوسّطة الذي سيتولّى إدارته الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتمـاعي».

- **قمّة "الرياض" (2013) :**

أتت هذه القمّة على إثر التّحولات الهائلة في عدد من الدّول العربية. وقد أكّد "إعلان الرياض" على أنّ هذه المستجدّات ستكون لها آثار عميقة على خطط التنمية في الدول العربية. وهو ما يؤكّد على ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية جريئة على المستوى القومي لمعالجة قضايا التنمية المتوازنة والتشغيل والبطالة والحدّ من الفقر.

كما جدّدت القمّة إلتزام القادة العرب الكامل بتنفيذ قرارات قمّتي الكويت وشرم الشيخ.

ومن أهمّ قرارات قمّة "الرياض" :

- ...«ضرورة الإسراع في استكمال تنفيذ جميع القرارات وإزالة كافّة العوائق التي تقف أمام إنجازها».
- ...«ضرورة تعزيز قدرات مؤسّسات العمل العربي المشترك... مُرحّبين بمبادرة الملك عبد الله الدّاعية لزيادة رؤوس أموال المؤسّسات العربية وبنسبة لا تقلّ عن 50 % لمواجهة حاجيات تمويل التنمية».
- «اعتماد الاتّفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية "المعدّلة" لتتواءم مع المستجدّات العربية والعالمية بما يخدم الاستثمار البيني وإيجاد فرص عمل جديدة تُسهم في خفض البطالة وزيادة مستوى التشغيل وخفض مستويات الفقر».
- الإيمان «بالدّور الحيوي للقطاع الخاص العربي كشريك في مسيرة التنمية العربية ودوره في زيادة معدّلات النموّ الاقتصادي وتحريك عملية الإنتاج» والتأكيد على «الاستمرار في دعم هذا القطاع من خلال الاستمرار في

توفير المناخ المناسب له لممارسة نشاطه وتشجيع قيام المشروعات الاستثمارية المنتجة...».

- **المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الرياض 2014) :**

بالإضافة إلى القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في دوراتها الثلاث، وجد التعاون العربي في مجال التشغيل صدًى إيجابيا كبيرا في "المنتدى العربي للتنمية والتشغيل" المنعقد في فبراير/شباط 2014 في الرّياض بالمملكة العربية السعودية بمشاركة واسعة من مختلف الوزارات وأطراف الإنتاج والهيئات المعنية في الدّول العربية وكذلك بمشاركة البنك الدّولي ومنظمة العمل الدولية.

وقد أقرّ "إعلان الرّياض" للتنمية والتشغيل جملة من المبادئ لدعم التعاون العربي في مجال التشغيل والحدّ من البطالة منها على وجه الخصوص :

- "اعتبار مفهوم التحالف والتضامن العربي من أجل التشغيل والحدّ من البطالة في ضوء الواقع الرّاهن لكلّ الدول العربية منفردة ومجتمعة مبدأ ومنطلقا يكتسي صبغة الدفاع الوقائي بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والأمنية لترسيخ السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي ".
- "جعل التشغيل هدفا مركزيا في السياسات الإقتصادية والإجتماعية وفي سياسات الموارد البشرية وفي الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والعربي...".
- "... تنفيذ أهداف العقد العربي 2010-2020...".
- "السّعي إلى تبسيط وتسهيل تنقّل العمالة العربية بين الدّول العربية وفقا لقاعدة المواءمة بين مهارات القوى العاملة المتوفّرة في بلدان الإرسال مع متطلّبات أسواق العمل في بلدان الإستقبال خدمة للمصالح المشتركة".

ولإعطاء ثقلٍ سياسي أكبر بهدف مزيد دعم التعاون العربي في مجال التشغيل، أوصى المنتدى بعرض "إعلان الرّياض" على جدول أعمال القمّة الاقتصادية القادمة في العام 2015.

وتأسيسا على ضرورة التعاون العربي الذي أقرّه القادة العرب، يُبيّن التقرير أنّ هذا التعاون يخدم المصلحة المشتركة للجميع وذلك باستغلال المزايا التفاضلية في كلّ بلد. وفي هذا السّياق يعقد التقرير مقارنة بين واقع التعاون العربي الرّاهن والمأمول منه في حالة توسيع آفاقه.

التعاون العربي: الواقع والآفاق

- جدول تأليفي لأهمّ المؤشّرات -

أهمّ المؤشّرات	على المستوى العربي		على مستوى اتّحاد دوّل المغرب العربي		على مستوى مجلس التعاون الخليجي	
	حاليا	في حالة التكامل	حاليا	في حالة التكامل	حاليا	في حالة التكامل
التجارة البينية	بين 8 و10% (من 2006 إلى 2010)	20% (هدف المنطقة الكبرى العربية للتجارة الحرّة خلال 5 سنوات)	2.7% (2008)	زيادة بين 6 و10 %	19.3 % (بين 20 و25 % في بعض المصادر)	زيادة بـ 4 نقاط مائوية سنويا
الناتج المحلي الإجمالي	2365 مليار دولار (2011)		340 مليار دولار (2012)	مضاعفة الناتج بين 3 و4 أضعاف خلال 10 سنوات	1118 مليار دولار (2011)	
معدل النمو السنوي	5.0% (2000-2011)	-	4.5 % (في المعدّل العام)	زيادة بنقطتين في النموّ أي تحقيق نسبة نموّ ب 6.5 % سنويا	6.9% (2011)	
معدل نمو التشغيل سنويا		-	2.4 % (في المعدّل العام لبلدان المغرب العربي + مصر)	ارتفاع المعدّل إلى ما بين 3.7 و4.5 %		
معدل الدخل الفردي	6731 دولار (2011) (ص ن العربي)	-	4865 دولار في المتوسّط العام (9000 دولار بالقدرة الشرائية) (2010)	زيادة بين 24 و34 %	26900 دولار (2011)	

مصادر مختلفة

4. أهمّ مشاريع توصيات التقرير :

ينتهي التقرير بعدّة توصيات من أهمّها :

- التنفيذ الفعلي لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بخصوص أهمية القطاع الخاصّ القطري والعربي باعتباره قاطرة التنمية الأساسية. إنّ غياب (أو تغييب) القطاع الخاص العربي عن برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي خلال العقود الماضية انعكس سلبا على تحقيق أهداف التّكامل التي يتمّ إقرارها سياسيا. وتَكْفِي الإشارة هنا إلى أنّ كافّة الخطط والبرامج تمّ وضعها والإشراف عليها من قبل مؤسّسات القطاع العام في الدّول العربية، في حين أنّ القطاع الخاص هو الفاعل الأساسي في تطوير التجارة والاستثمارات البينية متى وفّرت له الحكـــومات بيئة استثمار محفّــزة وقوانين أعمال وعمل مَرِنَة لإطلاق قـوّاه؛

- تطوير التخطيط التنموي بالتركيز على العلاقة التّبادلية بين التنمية والسكّان في إطار انخراط الوطن العربي (ولو بديناميكيات متفاوتة) في مرحلة الإنتقال الديمغرافي واستغلال فترة "الهبة الدّيمغرافية" وتحويلها من عبء على التنمية وعامل لا استقرار للمجتمع إلى فرصة ذهبية للإزدهار الاقتصادي بمفردات مؤشّرات التراكم والنموّ والتنمية وللرقيّ الاجتماعي بمفردات توسيع المشاركة الاقتصادية والاندماج الاجتماعي وتحسين ظروف العيش اللائقة كما حصل ذلك في كلّ المجتمعات وخاصّة في الفترة الأخيرة في المجتمعات الآسيوية ؛

- مزيد تحسين محيط الاستثمار والتعامل التجاري وشروطه الاقتصادية (الحوافز...) وغير الاقتصادية (التشريعات والبنية الأساسية والحوافز المصطنعة...) للرّفع من الاستثمار البيني والتجارة البينيّة بما يُعطي مضمونا حقيقيا لمقاربة اقتصادية جديّة تجعل منها خيارا هيكليا لتنمية التشغيل والحدّ من البطالة وتقليص معدّلات الفقر ؛

- قطاع خاص قطري وعربي أكثر تنظيما وديناميكية وابتكارا حتى يصبح شريكا ذا مصداقية لدى الحكومات. ويتعيّن هنا بناء شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق علاقة تعاقدية من أجل بناء اقتصاد منتج ومتنوّع وقادر على تلبية احتياجات المجتمع ومتطلّبات المنافسة الدّولية ؛

- اعتماد سياسات توظيف بالقطاع الخاص العربي (والقطري) مبنية على اعتبار الموارد البشرية المؤهّلة استثمارا وليس عبئا وبالتالي الإقلاع عن مبدإ المنافسة بكلفة العمالة واعتماد مبدإ المنافسة بالجودة وكفاءة المورد البشري ؛

- من مصلحة القطاع الخاص العربي الدّفع باتّجاه التكامل الاقتصادي والاجتماعي والضغط على الحكومات لاستغلال وُفُورات الحجم واستغلال مجالات التكامل على غرار الدّور الذي لعبه القطاع الخاص الأوروبي الذي كان وراء التكامل الاقتصادي الأوروبي ؛

- العمل على تفعيل قرارات القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تمثّل خارطة الطريق على درب التكامل العربي وذلك خاصّة عن طريق تسهيل تنقّل العمالة المنظّمة في ما بين الدّول العربية، وإنجاز المشاريع التنموية المهيكلة ورفع القيود على القطاع الخاص لإحداث ديناميكيات التكامل العربي وفتح أفق أرحب أمامه تمكّنه من استغلال الميزات التفاضلية ؛

- توجيه الاستثمارات العربية البينية إلى المجالات الصناعية التي تعتبر أكثر توفيرا لفرص العمل المؤهّلة وكذلك إلى قطاع الزراعة الذي لا يمثّل إلاّ 1 % من الاستثمارات البينية. علما وأنّ القطاع الخاص العربي عموما لم يدخل بعد المغامرة الصناعية إلاّ بصفة محتشمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أغلب الاستثمارات البينية موجّهة أساسا إلى القطاعات ذات الرّبحية السريعة كالسياحة والتجارة والعقارات، إلخ... ؛

- حثّ ودعم القطاع الخاص العربي على الاستخدام الأمثل للعمالة العربية وتوظيفها لتحقيق أهداف التشغيل والحدّ من البطالة للبلدان المُرسلة ولخدمة التنمية في البلدان المستقبلة والتنمية العربية عموما. إنّ هذا التوجّه يحدُّ من هدر الطاقات البشرية المعطّلة ويُحوّل البيئة الاقتصادية العربية من بيئة طاردة للكفاءات كلّفت الوطن العربي خسارة باهضة إلى بيئة جاذبة لبناء تنمية قوية قوامها البحث والتطوير والإنتاجية والتنافسية والقيمة المضافة ؛

- العمل على تنفيذ أهداف العقد العربي للتشغيل (2010-2020) الذي يمثّل لأوّل مرّة إطارا متكاملا للنهوض بالتشغيل ومعالجة البطالة على المستوى القومي وكذلك تنفيذ أهداف "البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة ؛

- دعم التعاون العربي للإرتقاء بثقافة العمل وثقافة الرّيادة والعمل الحرّ وثقافة المؤسّسة وتثمين الرأس المال البشري من خلال توفير شروط انطلاق "الجمعية العربية للتدريب التقني والمهني" المحدثة في 2010 ومقرّها "الرّياض" و"الجمعية العربية للضمان الاجتماعي" المحدثة في 2012 ومقرّها "بيروت" ؛

- إحداث هيئة تخطيط عربية تحدّد مجالات التكامل ومجالات الاستثمار ومجالات التعاون في مجال الموارد البشرية وتنقّل اليد العاملة.

5. الخـــــــاتمة :

إنّ التحديات والرّهانات المُعقدّة والمُرشّحة إلى مزيد من التعقيد تدفع –بالرغم من كلّ ما تحقّق- باتّجاه مزيد تطوير مفهوم التعاون العربي والإرتقاء به إلى مفهوم استراتيجي يستجيب لتشعّب الإنتظام الإجتماعي والإقتصادي بحكم الحراك الشّعبي الأخير. وكذلك بحكم الطفرة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، والتكتلات القاريّة وزحف العولمة العارم. وتُحدث كلّ هذه التطوّرات توتّرات شتى بين اتساع دائرة الرّهانات والتحديات وقدرة المجتمعات على استيعابها، وبين البعد العالمي والبعد المحلي للتنمية، وبين الحداثة والأصالة. وبالنتيجة لا بدّ من ضمان شروط تحصين الوطن العربي وتوفير شروط اندماجه الفاعل في محيطه الاقليمي والدّولي والانتقال به من موقع التأثر إلى موقع التأثير ومن ردّة الفعل إلى المبادرة بالفعل، وهو الوضع الطبيعي للوطن العربي. ولتحقيق ذلك ينبغي أن ندرك أنّ التعاون العربي يأتي أوّلا وأساسا من الدّاخل العربي وليس عن طريق مسار برشلونة أو منظمة التجارة الدولية. فالتعاون مع الآخر الأجنبي –وهو ضروري ولا يشكّ أحد في ذلك- لا يجب أن يكون بديلا عن الاندماج الاقتصادي العربي الذي أصبح خطّ الدّفاع الأوّل في الظروف الحالية داخليا وإقليميا ودوليا.

وبهذا المعنى فإنّ مفهوم التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثمّ التكامل التدريجي أصبح في ضوء المُتغيّرات العربية والإقليميّة والدولية يكتسي صبغة الدّفاع الشامل الوقائي بأبعاده الإقتصاديّة والإجتماعية علاوة عن أبعاده السياسية والأمنية باعتباره جبهة مدنية داخلية لدرء كلّ الإحتمالات السلبية وتحييد عوامل اللاّاستقرار ومخاطر التفكّك في بعض الأقطار وتثبيت الرّمال المتحرّكة في بعض الأقطار الأخرى. وكلّ هذه المخاطر مدفوعة بتردّي الأوضاع الاجتماعية.

إن طرح مسألة التعاون الاقتصادي العربي وفق منطلقات تقوم على المصالح المشتركة يخرجنا من المسالك المطروقة التي عادة ما يطرح بها إلى تجلّيات جديدة تتماشى مع المتغيّرات في الوطن العربي ومع ضرورات العصر.

ذلك هو بإيجاز ملخّص تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية المعروض على مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية والأربعين للعام 2014.